تدقيق مراجعة لجنة حماية الصحفيين (CPJ) لعمليات قتل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

(أُجري التدقيق بين 15 تموز/يوليو و17 آب/أغسطس 2026)

1. السياق

في 9 حزيران/يونيو 2026، أطلقت لجنة حماية الصحفيين (CPJ) مراجعة لقاعدة بياناتها المنشورة والخاصة المتعلقة بالصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قُتلوا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتسق هذه المراجعة مع سياسة ومنهجية اللجنة، حيث تراجع بياناتها بانتظام كلما ظهرت معلومات جديدة، وكانت اللجنة قد أزالت بالفعل أسماء صحفيين من قائمة القتلى في غزة في سنوات سابقة في إطار هذه العملية. لكن منذ وقف إطلاق النار في غزة في تشرين أول/أكتوبر 2025، نشرت حركتي الجهاد الإسلامي الفلسطينية وحماس عددًا من بيانات النعي لبعض الأفراد الذين كانت اللجنة قد صنفتهم كصحفيين أو عاملين في وسائل الإعلام، ووصفتهم بأنهم مقاتلون. كما زعم الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية أن عدداً من الأفراد المصنفين كصحفيين كانوا مسلحين ومنخرطين في أعمال قتالية.

وكانت قد زعمت بعض وسائل الإعلام المؤيدة لإسرائيل ومجموعات رصد وسائل الإعلام أن قائمة اللجنة تضم مقاتلين. وفي المقابل، وجهت بعض الجهات المؤيدة للقضية الفلسطينية اتهامًا معاكسًا، مدعيةً أن اللجنة حذفت صحفيين من القائمة استجابةً لضغوط من مؤيدين لإسرائيل. ونفت اللجنة علنًا إزالة أي اسم نتيجة لأي ضغط.

استندت اللجنة في مراجعتها على التحقق من معلومات وادعاءات جديدة، وقدمت نتائجها في تقرير داخلي بتاريخ 7 تموز/يوليو. وعملًا بإحدى توصيات المراجعة، كلفت اللجنة مدققًا بتقييم إجراءات المراجعة الداخلية ونتائجها. المدقق عمل سابقًا لدى اللجنة، كما عمل صحفيًا في غزة؛ وهذه خلاصة تلك المراجعة الخارجية.

مُنح المدقق وصولًا كاملًا وغير مقيد إلى جميع المواد والمصادر التي اعتمد عليها فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إعداد المراجعة. ولم تفرض اللجنة أي قيود أو مراقبة على نطاق ما يحق للمدقق فحصه أو ما يمكنه نشره. والاستثناء الوحيد تمثّل في عدم نشر أسماء ثلاثة أفراد، وذلك بناءً على طلب اللجنة. وقد وافق المدقق على ذلك حصرًا، لتجنب تعريض هؤلاء الأفراد، أو أشخاص آخرين مرتبطين بهذه الحالات، لمخاطر أمنية أو لضرر محتمل.

2. المنهجية

المدقق

فحص: وثائق المراجعة الداخلية، إضافة إلى بيانات التحقق الأساسية التي تغطي 229 صحفيًا وعاملًا في وسائل الإعلام، وملفات الحالات الفردية لكل حالة جرى فيها تغيير القرار. وشملت هذه المراجعة تتبع الأدلة والمنطق عبر المسودات، والتحقق من القرارات المعدلة في ضوء الوثائق الأساسية لكل حالة. وقد زودت اللجنة المدقق بالقائمة الكاملة للأسماء التي أزيلت وأعيد إدراجها وأعيد تصنيفها، إلى جانب السبب المسجل لكل حالة. وقام المدقق بمطابقة تلك القائمة مع ملفات الحالات الأساسية.

ركز على: 75 قرارًا من بين الحالات الـ229، حددت المراجعة أنها تتطلب تغييرًا أو أن سؤالًا بشأنها ظل مفتوحًا: 42 حالة إزالة، و21 حالة إبقاء، و12 حالة إعادة تصنيف.

أشار إلى: أحال المدقق 38 حالة من أصل 75 حالة إلى فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمراجعتها. وشملت هذه الحالات: 12 حالة رأى فيها المدقق وجود نقص في توثيق الإجراءات، إذ بدا القرار معقولًا، لكن السجلات لم توضح بشكل كامل الأساس الذي بُني عليه. 9 حالات وجد فيها تناقض بين وثائق اللجنة نفسها. 9 حالات رأى فيها احتمال وجود عدم اتساق، لأن حالات

متشابهة انتهت إلى نتائج مختلفة. 5 حالات لم يتمكن من حسمها. 3 حالات رأى فيها أن القرار متسق، لكن بعض التفاصيل الداعمة له كانت بحاجة إلى تأكيد.

واستجاب فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسرعة لكل استفسارات المدقق، وأجرى التعديلات اللازمة حيثما كان ذلك مطلوبًا.

قيّم: مدى التزام اللجنة بمعاييرها المنشورة والمعلن عنها بشأن من تنطبق عليه صفة صحفي أو عامل في وسائل الإعلام.

أجرى مقابلات مع: المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباحثة الإقليمية، اللتين أشرفتا على المراجعة الداخلية وأعدّتا التقرير الداخلي الصادر في 7 تموز/يوليو.

3. سير العملية

لم يتمكن محققو اللجنة من إجراء أبحاث ميدانية في غزة، لأن إسرائيل تمنع الصحفيين والباحثين الأجانب من دخول قطاع غزة بصورة مستقلة. وفي كل حالة ظهرت فيها أدلة جديدة، سعى باحثو اللجنة الموجودون خارج غزة إلى التحدث مع مصدرين جديدين على الأقل ممن كانوا يعرفون المتوفى وقادرين على بيان:

أ) ما إذا كان الشخص يعمل صحفيًا أو عاملًا في وسائل الإعلام.

ب) ما إذا كان قد شارك في أعمال قتالية أو أنشطة من شأنها أن تستبعده من صفة الصحفي المدني وفقًا لمعايير اللجنة.

وعند الضرورة، أجرى باحثو اللجنة مقابلات مع أفراد من العائلة أو أعادوا إجراء مقابلات معهم. وبسبب المخاوف الأمنية، لم يتم الكشف علنًا عن هوية المصادر.

راجع فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل ما توفر من مواد منشورة عن الصحفيين المتوفين، بما في ذلك أعمالهم الصحفية، ومنشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، والصور، ومقاطع الفيديو، وتصريحاتهم، وأي مواد أخرى يمكن أن تشير إلى ارتباطهم بأنشطة لا تتوافق مع عملهم كصحفيين. كما بحث الفريق في المواقع الإلكترونية وقنوات «تيليغرام» التابعة للجماعات المسلحة، بحثًا عن أي معلومات جديدة ذات صلة.

فعلى سبيل المثال، وجد الفريق أن سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، نشر في 19 آذار/مارس 2026 قائمة تضم 85 قائدًا. وبناءً على هذه المعلومات والمصادر، أزالت اللجنة اسميّ محمد نبيل الزق وحسن فرج الله من قائمة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام القتلى لديها. وبالمثل، أزالت اسميّ محمد بسام الجمل ومصطفى باكير بعد أن نشرت حماس معلومات عنهما وقدّمتهما باعتبارهما عضوين في جناحها العسكري، كتائب عز الدين القسام.

4. النتائج

المراجعة الداخلية الصادرة في 7 تموز/يوليو

أزالت: 22 حالة من القائمة، منها 19 حالة بسبب ثبوت مشاركتهم في أعمال قتالية أو انتمائهم إلى الجناح المسلح لجماعة مسلحة من غير الدول، وثلاث حالات لعدم القدرة على التحقق وإثبات أنهم كانوا يعملون كصحفيين أو عاملين في وسائل الإعلام.

ومن بين حالات الإزالة الـ42 التي شملتها عينة التدقيق، كانت 20 حالة قد أُزيلت بالفعل في وقت سابق، بين عامي 2024 و2026. وشملت هذه الحالات ثماني حالات أُزيلت بسبب المشاركة في أعمال قتالية، و12 حالة لأسباب أخرى.

وبذلك، رفعت المراجعة العدد الإجمالي للأشخاص الذين أزيلوا منذ 7 تشرين أول/أكتوبر 2023 بسبب المشاركة في أعمال قتالية أو الانتماء إلى الجناح المسلح لجماعة مسلحة من غير الدول إلى 27 حالة. كما رفعت إجمالي العدد لمن أزيلوا من القائمة لجميع الأسباب إلى 36 حالة.

أعادت إدراج: ست حالات تبين أنها أُزيلت بصورة غير صحيحة، من بينها صحفيان إسرائيليان قُتلا في 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023.

أعادت تصنيف: 12 حالة، تسع حالات من صحفي إلى عامل في وسائل الإعلام، وثلاث حالات من عامل في وسائل الإعلام إلى صحفي، بعد أن وجدت اللجنة أن تعريفاتها الخاصة طُبقت بصورة غير متسقة.

خلصت إلى: أن إسرائيل كانت مسؤولة عن مقتل 191 صحفيًا وعاملًا في وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين أول/أكتوبر 2023. وبعد تطبيق تغييرات المراجعة، ستضم قاعدة البيانات 196 حالة؛ من بين هذه الحالات، فلسطيني واحد قُتل في غزة على يد جماعة فلسطينية مسلحة، وأربعة إسرائيليين قُتلوا على يد حماس، اثنان منهم كانا خارج نطاق المراجعة، بينما أعادت المراجعة إدراج الاثنين الآخرين. وكانت قاعدة البيانات العامة تضم 212 حالة قبل تطبيق تغييرات المراجعة.

أقرت: بالحاجة إلى تحسين طريقة التعامل مع البيانات وعرضها، وزيادة إمكانية البحث في موقع اللجنة الإلكتروني.

في 28 آب/أغسطس 2026، أي بعد يوم واحد من انتهاء التدقيق، أزالت اللجنة اسمًا من قائمة الصحفيين القتلى لديها عقب نشر مقطع فيديو على الإنترنت قررت اللجنة أنه يؤكد صحة الادعاءات بأن الشخص شارك في أعمال قتالية. وقد جرى تحديث الأرقام الواردة في هذا التدقيق لتعكس هذا القرار الجديد، وهي صحيحة حتى 28 آب/أغسطس 2026. وتخضع بيانات اللجنة للمراجعة والتحديث بصورة مستمرة كلما أصبحت معلومات جديدة متاحة.

5. المصادر

في كل حالة، حددت المراجعة هدفًا يتمثل في إجراء مقابلات مع شخصين ليسا من أفراد عائلة المتوفى. وكان هذا متطلبًا أكثر صرامة من منهجية لجنة حماية الصحفيين المنشورة، والتي تشترط مصدرين «موثوقين» يمكن أن يكون أفراد من العائلة من بينهم. حققت اللجنة الهدف الداخلي في 209 من أصل 229 حالة، وتجاوزته في تسع حالات، إذ أجرت مقابلات مع ثلاثة مصادر أو أكثر. وكانت هناك 20 حالة لم يتحقق فيها هذا الشرط. وفي 11 حالة من هذه الحالات، تمت مقابلة أحد أفراد العائلة كمصدر إضافي، ما يستوفي قاعدة اللجنة المنشورة التي تشترط مصدرين موثوقين. أما الحالات التسع المتبقية، فقد استندت على مقابلة شخص جديد واحد ومصدر واحد، أو على أدلة وثائقية، أو كليهما.

وأبلغت اللجنة المدقق بأن حالة واحدة فقط من الحالات الـ20 انتهت بإزالة الاسم من القائمة. وفي هذه الحالة، أفاد أحد أفراد العائلة بأن قريبه المتوفى لم يكن صحفيًا، كما أن أيًا من الصحفيين الذين تحدث إليهم فريق اللجنة لم يكن يعرف الشخص المعني.

أما الحالات الـ19 الأخرى، فلم يتمكن فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رغم محاولاته المتكررة، من إجراء مقابلة مع شخص ثانٍ جديد من خارج أفراد العائلة يمكنه تقديم معلومات إضافية عن الحالة. ولذلك، قررت اللجنة الإبقاء على الأسماء التسعة عشر وعدم إزالتها من القائمة.

6. الوحدات الإعلامية العسكرية

سأل المدقق لجنة حماية الصحفيين عن كيفية تصنيف الصحفيين الذين ادعت حركتي الجهاد الإسلامي في فلسطين وحماس أنهم مسلحون، والذين توصلت الأبحاث لاحقًا إلى أنهم أعضاء في وحدات إعلامية عسكرية. تقول لجنة حماية الصحفيين إن جميع

الصحفيين أدرجوا في القائمة لأنها عرفت أنهم صحفيون، وأن الأدلة على عضويتهم في وحدات إعلامية عسكرية ظهرت في وقت لاحق.

لا تحدد معايير لجنة حماية الصحفيين كتابيًا كيفية التعامل مع الوحدات التي لا تقاتل، وقد كشفت المراجعة عن عدم الوضوح بشأن ما تعنيه لجنة حماية الصحفيين بـ "الانخراط في القتال" و"المشاركة في الأعمال العدائية". خلصت مراجعة 7 يوليو/تموز إلى أن العضوية في وحدة الإعلام العسكري وحدها لا ترقى إلى مستوى المشاركة في القتال، وبالتالي لا تستدعي الإزالة. وتقول لجنة حماية الصحفيين إن القرار كان مؤقتًا، في انتظار التوضيح. ثم ناقشت لجنة حماية الصحفيين هذه المسألة في اجتماعات الإدارة العليا وفريقي المناصرة وبرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي درست ممارساتها التاريخية وأخذت في الاعتبار معايير القانون الدولي. وتمت مشاركة مذكرة داخلية مع المدقق. في 7 أغسطس/آب 2026، قررت لجنة حماية الصحفيين أن ممارستها تتمثل في استبعاد أي شخص يتمتع بعضوية نشطة في أي ذراع عسكري لدولة أو جهة فاعلة غير حكومية من ولايتها. وقد حسم هذا، على أساس العضوية، سؤالًا أجابت عنه مراجعة 7 يوليو/تموز بالإشارة إلى المشاركة في الأعمال العدائية.

ونتيجة لذلك، فمن بين الحالات التسع التي وثقتها وحدة الإعلام العسكري، قامت لجنة حماية الصحفيين بتوثيق خمسة: أحمد أبو عيشة، وحسام الدبكة، وحلمي الفقعاوي، ومحمد السكني، وسالم أبو طيور. وهي مدرجة في عمليات الإزالة القتالية الـ 19 المشار إليها أعلاه. وتمت إزالة السادس، محمد ناصر أبو هويدي، في أبريل 2026؛ تم النظر في قضيته في البداية لإعادتها إلى وضعها السابق في مراجعة يوليو/تموز، لكن قرار 7 أغسطس/آب أنهى هذه الاحتمالية. واحتفظت لجنة حماية الصحفيين بالأسماء الثلاثة المتبقية لأنها لم تتمكن من تحديد ما إذا كان الأفراد قد شاركوا في أنشطة إعلامية عسكرية من شأنها أن تجعلهم غير مؤهلين للعمل كصحفيين وقت وفاتهم.

بشكل عام، أدى القرار الصادر في 7 أغسطس/آب إلى رفع عدد عمليات الإبعاد القتالية إلى 18 بدلًا من 13 وإعادتهم إلى مناصبهم إلى ستة بدلًا من سبعة. وفي 28 أغسطس/آب، وصل إجمالي الحالات التي تم إزالتها بسبب المشاركة في أعمال عدائية إلى 19.

استخدم التقرير الداخلي الصادر في 7 يوليو/تموز المعيار التالي لتقييم ما إذا كان أحد أعضاء وحدة الإعلام العسكري قد بقي على القائمة.

"لا تثبت العضوية أو الخدمة داخل وحدة إعلامية عسكرية، في حد ذاتها، أن الفرد أدى وظيفة قتالية مستمرة أو شارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية. وبالتالي، في غياب أدلة كافية على أن دورهم يتضمن مهام قتالية أو مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، ينبغي اعتبارهم صحفيين مدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي بعض الحالات، تمكنت الأبحاث من إثبات أن الصحفي أو العامل الإعلامي ربما شارك سابقًا في القتال، لكنهم كانوا صحفيين مدنيين أثناء الحرب".

تمت إزالة هذه الفقرة من وثائق المراجعة الداخلية للجنة حماية الصحفيين في 10 أغسطس/آب، بعد ثلاثة أيام من القرار الصادر في 7 أغسطس/آب، ولم يتم كتابة أي بديل لها بعد. تم تطبيق التمييز بين الانتساب الذي سبق 7 أكتوبر 2023 والذي توقف، والانتماء المستمر أثناء الحرب، بشكل متسق في الحالات التي فحصها المدقق. ولم يتم ذكر ذلك في أي وثيقة حالية للجنة حماية الصحفيين، سواء منشورة أو داخلية.

7. تقييم المدقق

لم يجد المدقق أي دليل على أن اللجنة أزالت أو أبقت صحفيين بالمخالفة لمعاييرها المعلنة. فيما تمّ عملية إزلة الأسماء استنادًا إلى معلومات جُمعت بعد أبحاث جديدة وموسعة، بما في ذلك ادعاءات نشرتها الجماعات الفلسطينية المسلحة نفسها. وطبّق فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القدر نفسه من التدقيق على الادعاءات المتعلقة بصلات مسلحة التي قدمها الجيش

الإسرائيلي، وأجهزة الأمن الإسرائيلية، ووسائل الإعلام الإسرائيلية، وجماعات المجتمع المدني المؤيدة لإسرائيل، وتوّصل إلى تقييم مستقل خاص به في كل حالة.

وأشار المدقق إلى توضيح اللجنة الصادر في أيار/مايو 2024 بشأن كيفية توثيقها للوفيات في غزة؛ وتقول اللجنة إنها تعتمد افتراضًا أوليًا يتمثل في تصنيف جميع الصحفيين في غزة الذين يمكنها التحقق من وفاتهم ومن صفتهم الصحفية على أنهم قُتلوا على صلة بعملهم، ويتم إدراجهم في قاعدة بياناتها ما لم يثبت خلاف ذلك بشكل قاطع. وينطبق ذلك سواء كانوا في منازلهم أو في الميدان، استنادًا إلى افتراض أن التطورات التكنولوجية تتيح للصحفيين العمل من أي مكان. وبشكل منفصل، ونظرًا إلى أن الصحفيين في غزة محاصرون فعليًا داخل القطاع، تطبّق اللجنة ما تسميه «افتراض أداء المهمة» عند تصنيف حالة قتل، بافتراض أن أي صحفي قُتل كان منخرطًا في محاولة لتقديم نوع من التغطية. ووجد التدقيق أن اللجنة تطبق افتراض الإدراج على العاملين في وسائل الإعلام وكذلك على الصحفيين. وهذا التوسع غير مذكور في الأسئلة الشائعة للمنهجية، ويختلف عن صفحة المنهجية التي تنص على ما يلي: «يُدرج العاملون في وسائل الإعلام في بيانات اللجنة العامة فقط عندما يتقرر أنهم قُتلوا على صلة مباشرة بعملهم.»

حدد المدقق ثلاث حالات أبلغت فيها مصادر اللجنة عن وجود صلات بين الأشخاص المعنيين وجماعات مسلحة. ففي إحدى هذه الحالات، أدرجت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أحد المتوفين لفترة وجيزة على أنه قائد، كما ظهرت صورة تداولتها عائلته يظهر فيها وهو يحمل سلاحًا عليه علامات مرتبطة بالجهاد الإسلامي الفلسطينية. لكن اللجنة لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من صحة هذا الإدراج، الذي حُذف بعد وقت قصير من نشره، كما لم تتمكن من تحديد تاريخ التقاط الصورة أو التحقق من أنها تعود إلى الفترة ذات الصلة. وبشكل عام، لم تتمكن اللجنة من التحقق بشكل مستقل من أي من الادعاءات التي قدمتها المصادر بشأن وجود صلات بجماعات مسلحة. ولذلك، وعند انتهاء التدقيق، بقيت الأسماء الثلاثة على قائمة القتلى، إلى حين إجراء مزيد من البحث والتحقق.

وأشار المدقق أيضًا إلى أن الحالات الـ229 التي جرى فحصها تشمل فلسطينيين اثنين توفيا في سجن داخل إسرائيل، ولا يُعرف سبب وفاتهما علنًا. وهما الصحفي الغزي إيهاب دياب، وفني التلفزيون من الضفة الغربية مروان حرز الله. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية تسليم جثمانيهما إلى عائلتيهما.

8. توصيات المدقق

1. نشر أسماء جميع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الـ22 الذين أزيلوا من قواعد البيانات نتيجة لمراجعة 7 تموز/يوليو، إلى جانب سبب إزالة كل اسم.
2. وبالمثل، نشر أسماء الأشخاص الذين أعيد إدراجهم أو أعيد تصنيفهم.
3. نشر المعيار الذي تطبقه لجنة حماية الصحفيين (CPJ) على الصحفيين الذين يثبت عملهم في وحدات الإعلام العسكري، وتوضيح المقصود بعبارتي "الانخراط في القتال" و"المشاركة في الأعمال العدائية" ضمن منهجيتها المكتوبة.
4. مواءمة ذلك المعيار مع مواقف اللجنة المنشورة، إذ أن بيان مجلس الإدارة الصادر في 1 تموز/يوليو 2026، وصفحة المنهجية، والأسئلة الشائعة بشأن غزة، وصفحة ضحايا حرب إسرائيل-غزة، كلها تستند إلى المشاركة في الأعمال العدائية وليس إلى العضوية في وحدة إعلامية عسكرية.
5. عملًا بتوصية المذكرة الداخلية للجنة حماية الصحفيين المؤرخة في 7 أغسطس/آب، تكليف خبير خارجي في القانون الدولي الإنساني بمراجعة تفسير اللجنة لمعاييرها المتعلقة بعضوية الوحدات الإعلامية العسكرية، ونشر النتائج في ضوء المذكرة المذكورة.
6. توضيح الافتراض المتعلق بالأدلة في غزة على صفحة المنهجية الرئيسية في موقع اللجنة الإلكتروني، من خلال النص نفسه وليس فقط عبر رابط إلى صفحة الأسئلة الشائعة المنفصلة بشأن غزة، وبيان ما إذا كان هذا الافتراض يمتد إلى العاملين في وسائل الإعلام.

7. تعديل صفحة الأسئلة الشائعة بشأن غزة، التي تقول حاليًا إنه في كل حالة في قاعدة البيانات قررت اللجنة عدم وجود دليل على نشاط مسلح. وعند اختتام التدقيق، بقيت ثلاث حالات ادعت فيها مصادر وجود صلات بجماعات مسلحة لم تتمكن اللجنة من التحقق منها.
8. ضمان أرشفة المواد المصدرية مثل المقالات باللغة العربية، والصور، والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.